

## معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)

أحمد بن عبدالقادر القرني\*

### ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص واختبار عدد من الفروض باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ عدد العائد منها والصالح للتحليل (100) استمارة تمثل (48 في المائة) من إجمالي ما تم توزيعه. اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية والإدارية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية للشركات، معوقات الإفصاح.

### المقدمة

بين الشركة والمجتمع. وفي سنة 1970م ظهرت مفاهيم جديدة حول التزامات الشركة في تحمل نتائج أنشطتها المؤثرة على المجتمع (البكري، 2001م). ومصطلح المسؤولية الاجتماعية اليوم يدور حول مدى إسهام الشركات في خدمة المجتمع مقابل ما تحصل عليه من أرباح من خلال تخصيص جزءاً من ريعها لخدمة المجتمع للتفاعل بشكل أكبر مع حاجات المجتمع والقضايا التنموية الملحة. واليوم يتعاضد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات لأسباب عدة أهمها (الأسرج، 2012م):

- أ. تنامي الاهتمام بالبيئة وضرورة المحافظة عليها وتوجيه الاستثمارات للشركات الأكثر احتراماً واهتماماً بالبيئة والمجتمع.
- ب. العولمة وظهور الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Companies (MNCs) والتي من شعاراتها الاهتمام بحقوق الإنسان والالتزام بظروف عمل آمنة وبقضايا البيئة وحماية حقوق الطفل.

لم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات اليوم ترفاً أو خياراً مفتوحاً بل أصبحت حتمية ومعيّاراً أساسياً للبقاء والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وبحسب ما أورده بعض الباحثين (علام، 1991م و أبو سمرة، 2009م) فإن شيلدون (Sheldon, 1923) هو أول من استخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات أو ما يعرف باللغة الانجليزية اليوم Social Responsibility Corporate (CSR). كما تناوله عدد آخر من الباحثين بين عامي 1930م و 1940م ومنهم كارول (Carroll, 1999). وتعتبر دراسة باون (Bowen, 1953) من الدراسات المبكرة في هذا المجال والذي أطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أساس أنها عقد ضمني

\*استاذ مشارك، كلية إدارة الأعمال، جامعة أم القرى.

aaiqarni@uqu.edu.sa

تاريخ استلام البحث 2014/1/7 وتاريخ قبوله 2014/5/15.

سابقة أعدها الباحث تحت عنوان "مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس أدائها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة"<sup>1</sup>، حيث أظهرت نتائجها أن المسؤولية الاجتماعية لا زالت غائبة لدى كثير من الشركات المدرجة العامة السعودية وأن 54 في المائة من الشركات المدرجة في السوق السعودية لا تفصح عن المسؤولية الاجتماعية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تطرح تساؤلاً عاماً حول ماهية أبرز معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية؟ نوعها؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

### أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

1. أهمية وظيفة الإفصاح المحاسبي لما توفره من معلومات هامة وضرورية يحتاجها المستثمرين الدائنين ومختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
2. ندرة الدراسات التي أجريت في "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، حيث انصبت معظم الدراسات السابقة على التعريف والتأصيل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتطور التاريخي لهذا المفهوم، وهذه الدراسات على ندرتها، طبقت في بيانات غير بيئية الدراسة الحالية حيث لا توجد دراسات مباشرة في هذا المجال بحسب علم الباحث.
3. إمكانية استفادة الجهات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية من نتائج وتوصيات هذه الدراسة.

### أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

1. التعرف إلى أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تواجهها منشآت قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية.
2. تقديم توصيات علمية ملائمة على ضوء النتائج الميدانية، والتي يأمل الباحث أن تسهم في النهوض بالوظيفة الاجتماعية وتطوير نطاق الإفصاح

ج. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية والتوسع في إنشاء الجمعيات المهتمة بالمستهلك التي تقوم بحمايته وتوجيهه في التعامل مع هذه الشركات والوقوف بجانبه للحصول على حقوقه.

د. اقتناع منظمات الأعمال بان الاهتمام بقضايا المجتمع سوف يمكنها من المنافسة والبقاء في السوق كما أن المنشأة لا يمكن أن تستمر وتتمو في مجتمع مليء بالمشكلات البيئية والاجتماعية.

و على مستوى المنطقة العربية شهد تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات تقدماً كبيراً، ولكنه ما زال قاصراً عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة نظراً لغياب الفكر المؤسسي لهذا النوع من الأنشطة، وسيطرة المفهوم الخيري كمبدأ أساسي للمسؤولية الاجتماعية وعدم وجود كيان متخصص يتولى هذا الجانب لخلق شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني.

والمتابع اليوم لما تقوم به منظمات الأعمال حيال المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية يلحظ عدم قدرتها على السير بصورة أكثر فعالية مع ما يبذل من جهد حكومي ودعم لخدمة المجتمع والبيئة وبالتالي فإنه دورها يظل محدوداً للغاية الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات لاسيما في ظل الأرباح والعوائد على الاستثمار الكبيرة التي تتحقق للكثير من هذه المنظمات.

ويأتي الإفصاح عن ما تقوم به هذه الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وإسهاماتها المستقبلية أحد الجوانب المهمة والجديرة بالدراسة والتحليل؛ لما لذلك من أثر في تقييم الأداء الاجتماعي للشركة وتحقيقاً لأهدافها وتعزيزاً لسمعتها وبالتالي الاهتمام بالمجتمع ورفاهيته.

### مشكلة الدراسة

حظي موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات باهتمام العديد من الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية خلال السنوات الماضية. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لهذا الاهتمام وإرساء قواعد متينة لدفع عجلة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إلى الأمام ضمن أهمية دور الشركات والمؤسسات في تنمية المجتمعات التي تعمل وتمارس فيها مختلف أنشطتها. وهي كذلك تنمى لدراسة

<sup>1</sup> مقبولة للنشر في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (عدد قادم).

في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" Commission of the European Communities, (2001) في حين أن البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية يعدها "التزام من المنظمة بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" (World Bank, 2005). والمسؤولية الاجتماعية بحسب هولمس (1977) Holmes, (1979) "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها". ويزيد كارول (Carroll, 1979) على التعريفات السابقة بقوله:

"The social responsibility of business encompasses the economic, legal, ethical, and discretionary expectations that society has of organizations at a given point in time".

ويعني هذا التعريف أن "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تشمل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرة تجاه المجتمع". وفي وقت لاحق وظف كارول (Carroll, 1991) الأبعاد الأربعة الواردة في هذا التعريف على شكل هرمي متسلسل، استخدم في كثير من الأبحاث والدراسات اللاحقة، وهي كما يشير التعريف: المسؤولية الاقتصادية وتعني بما أن المنظمة تحقق ربحاً، فإنه هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى. المسؤولية القانونية وتتم من خلال الامتثال للقوانين، لأن القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وتمثل قواعد العمل الأساسية. المسؤولية الأخلاقية وتشير إلى أنه عندما تراعي المنظمة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة ثم المسؤولية الخيرة والتي تعني إن التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه.

وفي هذه الدراسة نستطيع توليف محتوى التعريفات السابقة للمسؤولية الاجتماعية للشركات فيمكن القول بأنها

المحاسبي بصورة تشمل البعد الاجتماعي.

#### فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة لزم صياغة الفرضيات التالية:

1. هنالك معوقات تنظيمية وتشريعية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
2. هنالك معوقات علمية ومهنية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
3. هنالك معوقات ثقافية واجتماعية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
4. هنالك معوقات مالية وإدارية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
5. لا تختلف آراء المراجعين عن آراء مسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص حول متغيرات الدراسة.

#### محددات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على بعض نقاط المحدودية ومنها اعتماد أسلوب العينة العمدية وهي طريقة لا ترقى نتائجها إلى درجة التعميم الذي تتميز به العينات الاحتمالية، كذلك عدم تجاوب نسبة من أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة والمشاركة في الجزء الميداني منها.

#### الإطار النظري للدراسة

##### 1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

عرف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (WBCSD, 1999). أما الاتحاد الأوربي للمسؤولية الاجتماعية فيقرر أنها "مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية

المسؤولية الاجتماعية<sup>2</sup>، وقد أطلق هذا الميثاق في يناير من عام 1999م خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس وهو مبادرة دولية سميت بالاتفاق العالمي أو الكوني (GLOBAL COMPACT)، ودعت بمقتضاها إلى تفعيل دور القطاع الخاص في المجتمع، حيث شكلت نقلة نوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتعد هذه المبادرة الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات أول وأهم برنامج عالمي يعنى بتكريس المسؤولية الاجتماعية للشركات. تم الإعلان النهائي عن هذا الاتفاق في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 يوليو 2000م، وهو يمثل مبادرة متعددة الأطراف تم إيجازها في عشرة مبادئ موزعة على أربعة أقسام وفقاً لما يلي:

1. حقوق الإنسان: مبدأ دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها - مبدأ التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.
2. معايير العمل: مبدأ احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المساواة الجماعية - مبدأ القضاء على جميع أشكال الإلزام والعمل الإجباري - مبدأ القضاء على عمالة الأطفال - مبدأ القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.
3. المحافظة على البيئة: مبدأ تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية - مبدأ الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة - مبدأ التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة.
4. مكافحة الفساد: مبدأ مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوى.

2 اهتم عدد من المنظمات الدولية بتكوين القوانين و المعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي على سبيل المثال لا الحصر: المنظمة الدولية للتجارة (WTO) World Trade Organization ، المنظمة الدولية للعمل (ILO) International labor Organization ، المنظمة الدولية للتعاون الدولي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) ، المبادرة الدولية للتقارير (GRI) Global Reporting Initiative.

عبارة عن ما يقوم به القطاع الخاص من تنمية مستدامة في خدمة المجتمع من خلال محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات وغيرها، يشاركه في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد.

## 2. الاتجاهات نحو المسؤولية الاجتماعية

هناك اتجاهان حول المسؤولية الاجتماعية للشركات:

**الأول** ويعرف باتجاه الملاك أو المساهمين ويستمد مضمونه من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تعتبر أن للمنشأة هدفاً وحيداً وهو تعظيم الربح بالنسبة للملاك والمساهمين، ويمثله المفكرون الكلاسيكيون بزعامة عالم الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان Milton Friedman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1976م. حيث رأى أن منظمات الأعمال يجب أن تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحاً كبيرة وتسد نتيجة لذلك ضرائب أكثر ، وهذا سينعكس في شكل مشاريع حكومية أكثر تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.

**الثاني** ويعرف باتجاه أصحاب المصالح حيث يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق تعظيم الربح ووفقاً لهذه الرؤية يتوجب على الإدارة اتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع عامة ، فالإدارة تبعاً لهذا المدخل تتحمل نوعين من المسؤولية ، خاصة تتمثل بتحقيق أهداف الملاك ، واجتماعية تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاهة الاجتماعي. ومن أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه أستاذ إدارة الأعمال المعروف إدوارد فريمان Edward Freeman والعالم الاقتصادي الأمريكي بول سأمويلسون Paul Samuelson والذي ظفر أيضاً بجائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 1970م.

## 3. المعايير العالمية للمسؤولية الاجتماعية

يعد الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة من الأساسيات والمعايير العالمية للقياس في

غياب دور واضح للجمعيات الوطنية والعربية للمسؤولية الاجتماعية في توجيه ومساعدته قطاعات الأعمال وممارسة حقيقية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة وفق منهجية محددة وواضحة<sup>4</sup>.

#### 4. المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية

على الرغم من الاعتقاد شبه السائد بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ما هي إلا شكل من أشكال الأعمال الخيرية تقوم بها بعض الشركات فإنه ثمة إشارات نحو التغيير والاهتمام بشكل أكبر بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الذي تحاول من خلاله الشركات إيجاد طرق لتحقيق الملائمة بين مصالح المساهمين بطريقة تحقق الربحية وبين الاستمرارية والبقاء على المدى الطويل، كما أن قيام بعض الشركات الذكية بإنشاء إدارات ضمن هيكلها الإداري تهتم بخدمة المجتمع تحت شعار المسؤولية الاجتماعية دليل على النقلة في مفهوم الشركات للمسؤولية الاجتماعية وإعطائها حقها من الاهتمام.

وبحسب علم الباحث فإنه لا يوجد أي قانون يتضمن نظاماً أو لائحة مستقلة تنظم وتُعنَى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية، ناهيك عن نص نظامي يرتب عقوبة مدنية أو جنائية على مخالفة المبادئ العالمية للمسؤولية الاجتماعية، باستثناء ما نص عليه النظام الأساسي للحكم<sup>5</sup> في بعض مواده من إشارات إلى المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

المادة (11) "يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم".

المادة (17) "الملكية ورأس المال والعمل مقومات

كما أن معيار المنظمة الدولية للتقييس - أيزو 26000 (ISO 26000)<sup>3</sup> - الصادر في أكتوبر 2010م يعد من أفضل الشهادات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية حيث قدم دليلاً إرشادياً لتعمل به كل منظمة ترغب في الاسترشاد به لتبني مسؤوليتها الاجتماعية. وهو مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات لأن تكون أكثر مسؤولية نحو مجتمعاتها من خلال آليات المواصفة والأخذ في الاعتبار توقعات الشركاء والالتزام بالقوانين السارية واحترام السلوك العالمي المعتاد. يحدد البند الرابع من هذه المواصفة سبع مبادئ يجب على كل منشأة أن تقوم بتطبيقها على سياساتها وأنشطتها مع احترام العوامل الدينية والثقافية عند التطبيق، وهذه المبادئ هي: مبدأ القابلية للمسألة - مبدأ الشفافية - مبدأ السلوك الأخلاقي - احترام مصالح الأطراف المعنية - احترام سلطة القانوني - مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك - مبدأ احترام حقوق الإنسان. وبحسب المنظمة الدولية للتقييس فإنه هذه المواصفة لا تتصادم مع ما تقوم به الحكومات من واجبات كما أنها مواصفة اختيارية وليست في الوقت الراهن لأغراض الترخيص بل أنها لا تعد مستنداً قانونياً لأي إجراءات قضائية مهما كانت. شارك في إعداد هذه المواصفة عدد من الخبراء يمثلون فئات مختلفة وقد تم مراعاة عامل الجغرافيا والجنس والموازنة بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً (أيزو، 2010م). وتتميز هذه المواصفة بالوضوح والبساطة وتعد الأشهر عالمياً في الوقت الحاضر ويمكن تفعيلها في الدول العربية والإسلامية واستخدامها كخارطة طريق وأداة تمكنهم من النجاح في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام أو الخاص وبما يتلاءم مع البيئة المهنية والثقافية لكل دولة؛ خاصة في ظل

3 تعد المنظمة الدولية للتقييس أو للمعايير من أبرز المنظمات العالمية التي تقوم بإعداد المواصفات القياسية التي يتطلبها السوق والمجتمع. بدأت عملها في 23 فبراير 1947م وقد أصدرت العديد من المواصفات القياسية العالمية كان أولها في عام 1951م ومنها سلسلة المواصفات القياسية لنظم إدارة الجودة ISO 9000 وسلسلة المواصفات القياسية لنظم إدارة البيئة ISO 14000.

4 أنشئ مؤخراً أول جمعية مهنية في المنطقة العربية تهتم بنشر ثقافة العمل المسئول واستدامة الأعمال وقام بالعمل على تأسيسها 10 شخصيات عربية من المهتمين والباحثين في هذا المجال حيث اجتمعوا لأول مرة في المنامة عاصمة مملكة البحرين في مطلع العام 2011م وصاغوا نظامها الأساسي.

5 أنظر النظام الأساسي للحكم الرقم: أ/90 في 27/8/1412هـ.

المستهلك و التواصل معه، و تحسين جودة المنتجات و الخدمات المقدمة.

كما تم مؤخراً تأسيس عدد من المجالس التي تعنى بالمسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية على مستوى الغرف التجارية ومنها مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض ومجلس المسؤولية الاجتماعية بجدّه ومجلس المسؤولية الاجتماعية بالمدينة المنورة. وهذه المجالس لا تعد إلزامية في نشراتها وقراراتها وهي تقوم على الجانب التحفيزي للشركات في المساهمة في الأنشطة الاجتماعية. ولم يصدر عن هذه المجالس دليل استرشادي يبين كيفية تطبيق الأخلاق في المؤسسات والشركات وكيفية بناء المسؤولية الاجتماعية ومعالجة المشاكل الأخلاقية والسلوكية التي تحدث في القطاع الخاص وكيفية حلها. وإلى جانب الدور الفكري والتحفيزي لهذه المجالس يقام العديد من المعارض والندوات والمؤتمرات عن المسؤولية بهدف تعريف أفراد المجتمع ببرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها الشركات وتقديم وتقييم احتياجات المجتمع وطرح برامج جديدة على الشركات المهمة بتأسيس برامج خدمة المجتمع بالإضافة إلى زيادة نسبة استفادة أفراد المجتمع من البرامج التي تقدمها الشركات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية.

أما على مستوى الإفصاح المحاسبي فلم تتطرق الأنظمة السعودية بما في ذلك معيار العرض والإفصاح المحاسبي وكذلك الأنظمة واللوائح التي تعدّ حديثة نسبياً كلائحة حوكمة الشركات ونظام هيئة السوق المالية - إلى ما يشير إلى وجوب و كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات باستثناء ما ورد في لائحة حوكمة الشركات في الفقرة (هـ) من المادة (10) حول وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم وكذلك وضع سياسة مكتوبة حول مساهمة الشركة الاجتماعية.

##### 5. الدراسات العلمية السابقة

استطاع الباحث الوصول إلى عدد من الدراسات المهمة بالمسؤولية الاجتماعية يصعب حصرها في هذه الفقرة ومنها على سبيل المثال: (التويجري، 1988م ؛ الجهيماني، 1996م ؛ الغالبي والعامري، 2005م ؛ أبو العزم، 2005م

أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية".

المادة (27) "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".

كما تطرق نضام الشركات في مادته (125) بما يأتي: "وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من الأرباح الصافية مبالغ لإنشاء مؤسسات اجتماعية لموظفي الشركة وعمالها أو لمعاونة ما يكون قائماً من هذه المؤسسات"<sup>6</sup>.

وتناول نظام العمل والعمال السعودي لسنة (1427هـ) علاقات العمل وفقاً للمعايير التي تتطلبها اتفاقات العمل الدولية والعربية التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية وحرص المنظم السعودي على إقامة نوع من التوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب العمل<sup>7</sup>.

وفي عام 2008م قامت الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة أكاونتبلي (Accountability) بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية بتدشين مؤشر سعودي وجائزة سنوية تحت مسمى "المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية" بهدف المساعدة في تطوير تعاطي قطاع الأعمال في المسائل الاجتماعية وتحفيز للشركات على تبني دور فعال في بناء قدرات المجتمع وتعزيز التنافسية الوطنية. وتمنح الجائزة لأفضل ثلاث منشآت من القطاع الخاص في تصنيف المؤشر الذي يعتمد على أربعة محاور رئيسية، هي: القيادة، والنظم، والشراكات، والأداء وعدد من المعايير لقياس أداء الشركات في المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى تطابق عمل الشركات مع قوانين الفساد و الصحة و السلامة، و كذا الحفاظ على حقوق و مستحقات الموظفين، و حماية حقوق

6 أقر مجلس الشورى مؤخراً مشروع نظام الشركات الجديد بموافقة أغلبية أعضائه على موادها البالغة (266) مادة تتوزع في (12) باباً، وهو يحل محل نظام الشركات الذي صدر عام 1965م.

7 تدرس لجنة الموارد البشرية بمجلس الشورى تعديلات نظام العمل تمهيداً بالتوصية بإقراره واعتماد صدوره خلال الفترة القادمة.

في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا بالإفصاح عن أدائها البيئي، وقد صمم الباحث استبانته لهذا الغرض وزعها على 36 من عينة الدراسة من الأفراد العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية في الشركة. وأظهرت الدراسة وجود عدد من المعوقات أبرزها قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي وعدم توافر نظام محاسبي يفي بأغراض الإفصاح عن الأداء البيئي وعدم وجود قوانين ملزمة لذلك إلى جانب صعوبة قياس التكاليف البيئية.

ثالثاً: دراسة أعدها بيراد (Berad, 2011): بعنوان:

"Corporate -Issues and Challenges in India"  
Social "Responsibility

ركزت على إيجاد واستعراض القضايا والتحديات التي تواجه أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الهند. وأشار الباحث إلى وجود أكثر من مليون شركة مسجلة في الهند منها أقل من 1 في المائة تتداول أسهمها في السوق المالية الهندية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات هو الحاجة إلى مؤشرات أكثر موثوقية للتقدم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، جنباً إلى جنب مع نشر استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن التحديات كذلك الطلب المتزايد من أصحاب المصلحة بما في ذلك العملاء والموردين والموظفين والمجتمعات المحلية والمستثمرين، والمنظمات الناشطة في الإفصاح عن برامج الشركات الاجتماعية في الهند.

رابعاً: دراسة (الروابدة و عبابنة، 2010م) تحت عنوان " مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية (نحو العاملين والمستفيدين والمجتمع المحلي) والمعوقات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن من خلال تحليل اتجاهات العاملين فيها. استخدم الباحثان وسيلة الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة حيث تم توزيع (240) استبانة للعاملين برتبة مدير، رئيس قسم/شعبة، وموظف، استرجع منها (182) صالحة لعملية التحليل الإحصائي. من النتائج التي توصلت لها الدراسة إن ممارسة المؤسسات العامة الأردنية للمسؤولية الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة كما وجدت الدراسة أن المؤسسات

؛ أبو سمرة، 2009م؛ مجلس الغرفة التجارية، 2010م؛ الزهراني، 2010م؛ الروابدة و عبابنة، 2010م؛ الفرح و الهنداوي، 2011م؛ الطاهر، 2011م؛ الفحاء، 2012م؛ الأسرج، 2014م؛ الرمضي، 2014م؛ Friedman, 1970؛ Carroll, 1991؛ Robertson & Nicholson, 1996؛ Carroll, 1999؛ Lee et al., 2007؛ Dijken, 2009؛ Berad, 2011؛ Oeyono et al., 2011؛ Freeman & Hasnaoui, 2011 and Mishra, 2013؛ Prabhakar.

وعند تفحص هذه الدراسات وجد عدد قليل منها مهتم بمعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن هذه الدراسات ما يلي:

أولاً: دراسة (الرمضي، 2014م) بعنوان " واقع برامج المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على القطاع الخاص". اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الميداني وطبقت على عينة من (211) شركة ومؤسسة في المنطقة الوسطى والشرقية والغربية. كشفت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها أن من أهم معوقات المسؤولية الاجتماعية عدم وضوح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن ما يقارب 89 في المائة من الشركات في المملكة لم تخصص إدارات أو أقسام تعنى بالمسؤولية الاجتماعية لخدمة المجتمع وان 25 في المائة من هذه الشركات تسند هذه المهمة إلى إدارات العلاقات العامة في حين أن 18 في المائة من الشركات تتولى مجالس إدارتها هذه المهمة. كما بينت الدراسة أن أغلب ما يقوم به القطاع الخاص لا يخرج عن كونه مبادرات فردية تعتمد على دوافع دينية. اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات الهامة للقطاع العام والخاص ومن ذلك اعتماد المسؤولية الاجتماعية كأحد المعايير الأساسية التي تعطي منظمات القطاع الخاص بعض الحوافز والامتيازات والإعفاءات عند التعامل مع القطاع الحكومي.

ثانياً: دراسة أعدها (الطاهر، 2011م) بعنوان " الإفصاح البيئي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا دراسة استطلاعية". كان من ضمن أهدافها إبراز المعوقات التي تحول دون قيام عينة البحث المتمثلة

معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هناك دراسة واحدة فقط من بين هذه الدراسات تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر في بلد غير بلد الدراسة الحالية، وبالتالي فإنه أبرز ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هو التركيز على دراسة هذه المعوقات في بيئة المملكة العربية السعودية بصورة مباشرة ومحددة.

### الإجراءات المنهجية للدراسة منهج الدراسة

أعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي (Descriptive Approach) بأسلوبه المسحي في تحقيق أهداف الدراسة. وهذا المنهج لا يقتصر على جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة المراد دراستها بل يمتد إلى التفسير والوصف والتحليل لهذه الظاهرة. وبما أن الدراسة تعتمد المنهج الوصفي فقد تم استخدام صحيفة الاستقصاء في جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وهي من أكثر الأدوات شيوعاً واستخداماً من قبل الباحثين في مثل هذا النوع من الدراسات. تضمنت الصحيفة (20) معوقاً محتملاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. لعب الإطار النظري للدراسة والدراسات العلمية السابقة الجانب الأبرز في بناء أداة الدراسة؛ خاصة دراسة (أبو سمرة، 2009م)، وبعض الدراسات العلمية الأخرى التي تم استعراضها إلى جانب ما تم الاطلاع عليه من كتابات لبعض المهتمين في المملكة (الاقتصادية، 2010م)، وما طرح من معوقات تمنع الشركات والبنوك السعودية من القيام بأدوارها الاجتماعية. تم تقسيم هذه المعوقات إلى أربعة أجزاء: (أ) تنظيمية وتشريعية، (ب) علمية ومهنية، و (ج) ثقافية واجتماعية و (د) مالية وإدارية<sup>8</sup>، وزودت الأداة بإجابات يختار من بينها المجيب ما يمثل رأيه على مقياس ليكرت (Likert) ذو الخمس الفئات التي تتراوح بين (5) موافق بقوة و (1) لا أوافق بقوة، ويتم تحديد الاتجاه حسب حدود الموافقة المبينة في جدول رقم (1).

الخدمية والصناعية، التي يزيد عدد العاملين فيها على (501) موظف لديها ممارسة أعلى لمجالات المسؤولية الاجتماعية وكانت أهم المعوقات التي تواجه تطبيق مجالات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العامة، هي قلة دعم الإدارة المادي، ونقص البرامج التدريبية.

**خامساً:** دراسة (أبو سمرة، 2009م) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل. تم تصميم استبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة في الجانب التطبيقي منها حيث تم توزيعها على عدد من مدققي الحسابات وعدد من الشركات المساهمة. توصلت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تعيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر عينة الدراسة ومنها ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضعف ثقافة الشركات المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية و زيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي.

**سادساً:** دراسة (أبو العزم، 2005م) عنوانها "معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية". هدفت إلى تحديد مفهوم وآليات الإفصاح البيئي ومراجعة ما ورد من تشريعات عن متطلبات الإفصاح البيئي في مصر كما تعرضت لدوافع ومعوقات الإفصاح البيئي من استطلاع آراء أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية. خلصت الدراسة إلى أن معوقات الإفصاح البيئي في البيئة المصرية تتمثل في عدم إلزام الشركات بالإفصاح البيئي، نقص الوعي العام بالقضايا البيئية، تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة وغياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات.

### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

على الرغم من تعدد الدراسات التي تعرضت لموضوع "المسؤولية الاجتماعية" من منظورات مختلفة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع من جانب

8 يمكن مراسلة الباحث للاطلاع على استبيان الدراسة.



واختباره على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة. كما تم عمل اختبار ثبات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وعلى محاور الدراسة مجتمعة كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2)  
اختبار الثبات والمصدقية

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	5	0.7690
المحور الثاني	4	0.8649
المحور الثالث	5	0.7730
المحور الرابع	6	0.7448
معامل الثبات للدراسة ككل	20	0.8687

وبالنظر إلى نتائج الاختبار نجد أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور كبيرة جداً وقريبة من الواحد الصحيح كما أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدراسة ككل كبيرة جداً وقريبة من الواحد الصحيح. وبالتالي فإنه هذه النتيجة تعني أن الاستبانة تتمتع بثبات ومصدقية عالية جداً ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

#### مجتمع وعينة الدراسة

روعي أن يكون مجتمع الدراسة من الأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية. وبما أنه لا يمكن حصره بطريقة علمية فإنه يندرج تحت ما يسمى بـ Infinite Population والذي يستلزم أن تكون العينة قسديه أو عمدية (غير احتمالية) بحيث يقصدها ويترك غيرها، لذلك تم توجيه استبيان الدراسة إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة ممثلين بالمحاسبين القانونيين (المراجعين) وبعض مسؤولي وحدات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص. وللوصول إلى أكبر عدد من العينة المستهدفة استعان الباحث بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، حيث تم إرسال الاستبيان بواسطتها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع مكاتب المحاسبة القانونية المرخص لها بمزاولة المهنة في البلاد، وكان التجاوب محدوداً للغاية مما استدعى التواصل المباشر مع هذه المكاتب أما بالاتصال

جدول (1): جدول حدود الموافقة

مدى الموافقة	حدود المتوسط الحسابي
لا أوافق بقوة	1.80 – 1.00
لا أوافق	2.60 – 1.81
غير متأكد	3.40 – 2.61
موافق	4.20 – 3.41
موافق بقوة	5.00 – 4.21

#### المعالجات الإحصائية

قام الباحث بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات وإجراء اختبارات الحكم على مدى إمكانية قبول أو رفض فروض الدراسة<sup>9</sup>. وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وهي كالآتي:

1. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Coefficient Alpha) لحساب درجة ثبات الأداة.
2. الإحصاءات الوصفية (المتوسط المرجح و التكرار والنسب المئوية) لتحديد متوسط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالنسبة للمحور التابعة له.
3. مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى موافقة العينة على متغيرات الدراسة.
4. اختبار One-Sample T Test عند مستوى المعنوية:  $a = 0.05$  للحكم على صحة فرضيات الدراسة.
5. اختبار Independent-Samples T Test عند مستوى المعنوية:  $a = 0.05$  لقياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات وآراء مسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص حول متغيرات الدراسة.

#### صدق وثبات الأداة

اتخذ الباحث عدد من الإجراءات للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وذلك عن طريق مراجعة الاستبيان، والتحقق من مدى سلامة عباراته، وعرضه على مختصين لتحكيمه،

<sup>9</sup> ومن أهم الأنظمة الإحصائية والمختصرة من الكلمات (Statistical Package for Social Sciences).

يمكن من الشركات والجهات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية. الجدول رقم (3) يلخص الاستثمارات الموزعة والعائد منها ونسبة الردود، التي تعتبر مناسبة إذا أخذنا في الاعتبار محددات الدراسة التي سبق الإشارة إليها.

أو بالزيارة الشخصية. وفي حالة مسئولية برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص فقد تم الحصول على بيان بأسماء وعناوين الشركات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الغرفة التجارية الصناعية بجده حيث ساعد ذلك في الوصول لأكثر عدد

### جدول ( 3 )

#### الاستثمارات الموزعة والعائد منها ونسبة الردود

العينة	عدد الاستبيانات المرسله/الموزعة	الاستبيانات المعادة والقابلة للتحليل	نسبة الردود
المراجعين	130	50	38%
مسئولي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص	80	50	63%
الإجمالي	210	100	48%

من النتائج المبينة في جدول رقم (4) يتضح أن قيمة المعنوية (P-value) = 0.000 وهي أقل من قيمة  $\alpha = 0.05$  مما يعني قبول فرض وجود معوقات تنظيمية وتشريعية تحد من قيام منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن المتوسط الحسابي للمعوقات التنظيمية والتشريعية يساوي (3.85).

### التحليل الإحصائي

في هذا الجزء سوف يتم اختبار الفرضيات وتحليل النتائج وفقاً لما يأتي:

#### 1. المعوقات التنظيمية والتشريعية

الفرض: هنالك معوقات تنظيمية وتشريعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.

### جدول (4)

#### نتائج اختبار One sample T- test للفرضية الأولى

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة P.value
وجود معوقات «تنظيمية وتشريعية» تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.85	99	11.854	0.000

وجود عقوبات يؤدي إلى تشجيع بعض الشركات على عدم الالتزام بالإفصاح في الممارسة المحاسبية. ثم البند رقم (3) "لا تشترط الأنظمة على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي (3.84) ونسبة 71.00 في المائة، يأتي بعد ذلك البند رقم (4) "غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط يبلغ (3.87) ونسبة 71.75 في المائة، إلى أن نصل إلى آخر هذه المعوقات وهو بند رقم (5) "تعتبر ممارسة المسؤولية

وبحسب الجدول رقم (5) يأتي على رأس هذه المعوقات البند رقم (1) "عدم وجود مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية وتضع لها القوانين والأنظمة"، بمتوسط حسابي يبلغ (4.09)، وبنسبة 77.25 في المائة. يلي ذلك البند رقم (2) "عدم وجود عقوبات قانونية على الشركات المساهمة العامة التي تمتنع عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبنسبة 71.75 في المائة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة مشابهة (القرني، 2010م) فيما تشير إليه من أن عدم

لا تختلف عن دراسة (أبو سمرة، 2009م) فيما تشير إليه من وجود معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير المالية تتمثل في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة جهود عشوائية أي لا تأخذ شكل تنظيمي له خطة وأهداف محددة، حيث بلغ متوسطه (3.56)، وبنسبة 64.00 في المائة. كما يظهر الجدول أن الناتج العام لمتوسط استجابات أفراد العينة نحو المعوقات التنظيمية والتشريعية يساوي (3.85)، وفي المجمل فإن نتائج هذا المحور

### جدول (5)

#### ترتيب المعوقات التنظيمية والتشريعية

أرقام بنود محور المعوقات التنظيمية والتشريعية	المتوسط المرجح	النسبة المئوية %	درجة الموافقة	الأهمية
1	4.09	77.25	موافق	1
2	3.87	71.75	موافق	2
3	3.84	71.00	موافق	4
4	3.87	71.75	موافق	3
5	3.56	64.00	موافق	5
إجمالي نتيجة محور المعوقات التنظيمية والتشريعية	3.85	71.25	موافق	

المعنوية (P-value) = 0.000 وهي أقل من قيمة (a = 0.05) مما يعني قبول فرض وجود معوقات علمية ومهنية تحد من قيام منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن المتوسط الحسابي لهذه المعوقات يساوي (3.81).

### 2. المعوقات العلمية والمهنية

الفرض: هنالك معوقات "علمية ومهنية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. من النتائج المبينة في جدول رقم (6) يتضح أن قيمة

### جدول رقم (6)

#### نتائج اختبار One sample T- test للفرضية الثانية

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة P.value
وجود معوقات « علمية ومهنية » تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.81	99	10.443	0.000

الاجتماعية " بمتوسط حسابي يبلغ (3.82) ونسبة 70.50 في المائة<sup>10</sup>. ويأتي في المرتبة الثالثة البند رقم (1) "ضعف التوعية

وبحسب الجدول رقم (7) يأتي على رأس هذا المحور في الأهمية المعوق رقم (2) "عدم كفاية البرامج التعليمية في مجال معرفة وتطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، حيث بلغ متوسطه (3.84)، بنسبة 71.00 في المائة. يليه البند رقم (3) "عدم وجود نشرات متخصصة تعزز من ممارسة المحاسبين في مجال المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية

<sup>10</sup> صدر حديثاً نشرة إلكترونية دورية عن موقع الشبكة السعودية

للمسؤولية الاجتماعية على الرابط:

http://www.medadcenter.com

نجد أن الناتج العام لمتوسط استجابات أفراد العينة نحو المعوقات العلمية والمهنية يساوي (3.81)، وهذه النتيجة تؤكد أهمية التأهيل والتثقيف إلى جانب وجود مقاييس مهنية لممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات وتطوير مخرجات النظام المحاسبي بصورة تشمل البعد الاجتماعي.

للمحاسبين بأهمية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث يبلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة (3.79) ونسبة تبلغ 69.75 في المائة. وأخيرا البند رقم (4) "عدم وجود معايير وإرشادات محاسبية لقياس وعرض الآثار الاجتماعية لنشاطات الشركات المساهمة العامة" حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات (3.78) ونسبة تبلغ 69.50 في المائة. وبصفة عامة

### الجدول (7)

#### ترتيب المعوقات العلمية والمهنية

أرقام بنود محور المعوقات العلمية والمهنية	المتوسط المرجح	النسبة المئوية %	درجة الموافقة	الأهمية
1	3.79	69.75	موافق	3
2	3.84	71.00	موافق	1
3	3.82	70.50	موافق	2
4	3.78	69.50	موافق	4
إجمالي نتيجة محور المعوقات العلمية والمهنية	3.81	70.25	موافق	

المعنوية (P-value) = 0.000 وهي أقل من قيمة (a = 0.05) مما يعني قبول فرض وجود معوقات ثقافية واجتماعية تحد من قيام منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن المتوسط الحسابي لهذه المعوقات يساوي (3.72).

### 3. المعوقات الثقافية والاجتماعية

الفرض: هنالك معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية. من النتائج المبينة في جدول رقم (8) يتضح أن قيمة

### جدول (8)

#### نتائج اختبار One sample T- test للفرضية الثالثة

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة P.value
وجود معوقات « ثقافية واجتماعية » تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.72	99	8.319	0.000

رقم (3) "لا يهتم أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة بالمعلومات ذات الطابع الاجتماعي" حيث يبلغ متوسط الحسابي (3.73) ونسبة 68.25 في المائة. ويأتي البند رقم (1) "ضعف تمسك الشركات المساهمة العامة بالتقاليد العربية والإسلامية القائمة على أساس التكافل والمسؤولية الاجتماعية"

وبالنظر إلى الجدول رقم (9) نجد أن أول هذه المعوقات البند رقم (5) وهو "ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة بمتوسط حسابي يبلغ (3.91) بنسبة 72.75 في المائة. ثم تتسلسل باقي العناصر كما هو موضح بالجدول، فيأتي في المرتبة الثانية البند

العامة" حيث يبلغ المتوسط الحسابي للإجابات (3.91) وبنسبة 72.75 في المائة. وبصفة عامة نجد أن الناتج العام لمتوسط استجابات أفراد العينة نحو المعوقات الثقافية والاجتماعية يساوي (3.72)، وهذه النتيجة لا تمثل مفاجأة للباحث حيث تشير نتائج دراسة (أبو سمرة، 2009م) إلى وجود المعوق الثقافي والاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم قيام الشركات بالتعبير والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة.

ثالثاً بمتوسط (3.70) وبنسبة تبلغ 67.50 في المائة. ثم البند رقم (2) "ضعف مستوى ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم أصحاب القرار في المنشآت" بمتوسط (3.67) ونسبة 66.75 في المائة ويؤكد هذه النتيجة ما ذكره (مقدم، 2013م) أن بعض المعنيين بتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك رجال الأعمال والإدارات العليا للشركات يلتبس عليهم إدراك معناه بشكل صحيح وقد يختلط مفهومه لديهم بمصطلحات أخرى قريبة منه. وأخيراً البند رقم (4) "عدم وجود دعم كافٍ لروح العمل الجماعي والتطوعي لدى موظفي الشركات المساهمة

### جدول (9)

#### ترتيب المعوقات الثقافية والاجتماعية

أرقام بنود محور المعوقات الثقافية والاجتماعية	المتوسط المرجح	النسبة المئوية %	درجة الموافقة	الأهمية
1	3.70	67.50	موافق	3
2	3.67	66.75	موافق	4
3	3.73	68.25	موافق	2
4	3.65	66.25	موافق	5
5	3.91	72.75	موافق	1
إجمالي نتيجة محور المعوقات الثقافية والاجتماعية	3.72	68.00	موافق	

المعنوية (P-value) = 0.000 وهي أقل من قيمة (a = 0.05) مما يعني قبول فرض وجود معوقات مالية وإدارية تحد من قيام منظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن المتوسط الحسابي لهذه المعوقات يساوي (3.55).

#### 4. المعوقات المالية والإدارية

الفرض: هنالك معوقات "مالية وإدارية" تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.

وبحسب معطيات الجدول رقم (10) يتضح أن قيمة

### جدول (10)

#### نتائج اختبار One sample T- test للفرضية الرابعة

المحور	المتوسط المرجح	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة P.value
وجود معوقات « مالية وإدارية » تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.55	99	6.801	0.000

متوسطه (3.96) وبنسبة 74.00 في المائة. يأتي بعد ذلك في الأهمية البند رقم (4) "لا يوجد استعداد من قبل الشركات المساهمة العامة بتحمل تكاليف إضافية نظير الوفاء بمسؤوليتها

ويظهر الجدول رقم (11) أن أول هذه المعوقات كان البند رقم (5) وهو "عدم وجود حوافز حكومية كافية للشركات المساهمة العامة لتبني سياسات اجتماعية وبيئية"، حيث بلغ

65.25 في المائة. وأتت استجابات أفراد العينة تجاه البنود (2،1،6) محايدة (غير متأكد) كما تشير متوسطاتها الحسابية البالغة (3.36، 3.19، 3.10) وبنسب مئوية (59.00، 52.50، 54.75 في المائة) على التوالي. وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعوقات المالية والإدارية (3.55).

الاجتماعية والبيئية" بمتوسط حسابي (3.80) ونسبة 70.00 في المائة، وهذه النتيجة غير مستغربة إذ أن العمل التجاري يقوم في الأساس على تحقيق الربح وتقليل التكاليف. بعد ذلك يأتي البند رقم (3) "تجنب الشركات المساهمة العامة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية التي قد تدين الشركة عن أثرها البيئي وفقاً للقانون" بمتوسط حسابي يبلغ (3.61) ونسبة

### جدول (11)

#### ترتيب المعوقات المالية والإدارية

أرقام بنود محور المعوقات المالية والإدارية	المتوسط المرجح	النسبة المئوية %	درجة الموافقة	الأهمية
1	3.19	54.75	غير متأكد	5
2	3.10	52.50	غير متأكد	6
3	3.61	65.25	موافق	3
4	3.80	70.00	موافق	2
5	3.96	74.00	موافق	1
6	3.36	59.00	غير متأكد	4
إجمالي نتيجة محور المعوقات المالية والإدارية	3.55	63.75	موافق	

### 5. اتجاهات عينة الدراسة

بين آراء مراجعي الحسابات و آراء مسئولوي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص حول متغيرات الدراسة. وتوضح النتائج في الجدول (12) أن قيمة p-value = 0.879 وهي أكبر من قيمة (a = 0.05)، وعليه فإنه هذه النتيجة تدعم فرض عدم الاختلاف الأمر الذي يدعم صدقيه وأهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

1. الفرض: لا تختلف آراء المراجعين عن آراء مسئولوي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص حول متغيرات الدراسة.

استخدم الباحث اختبار (Independent-Samples T Test) عند مستوى المعنوية: a = 0.05 لحساب الفروق

### جدول (12)

#### نتائج اختبار Independent-Samples T Test للفرضية الخامسة

العينة	العدد	المتوسط	قيمة "ت"	درجات الحرية	قيمة P.value
مراجعو الحسابات	50	3.90	0.152-	98	0.879
مسئولي برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص	50	3.92			

### النتائج والتوصيات

السعودية تواجه مجموعة من المعوقات، وبهذه النتيجة فإن الدراسة الحالية لا تختلف عن ما سبقها من دراسات علمية (أبو العزم، 2005 م؛ أبو سمرة، 2009 م؛ الروابدة و

يتضح من التحليل السابق أن عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية

- الشركات بغض النظر عن حجمها أو شكلها النظامي.
3. العمل على إزالة كافة أشكال المعوقات التي تواجه الشركات عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومن ذلك القيام بحملات توعوية مكثفة بمشاركة القطاعين الخاص والعام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهمية الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية.
4. إلزام الشركات بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في التقارير المالية عن المسؤولية الاجتماعية مرة على الأقل سنويا كذلك التي تتقدم للمناقصات والعقود الحكومية أو كأن يكون احد شروط إدراج الشركة في سوق الأسهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
5. تأهيل وتطوير أداء العاملين بالقطاع الخاص على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
6. إتاحة التغطية الإعلامية للشركات التي تمارس وتفصح عن المسؤولية الاجتماعية.
7. بذل المزيد من الجهود لدراسة المشكلات المتعلقة بعملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
8. التنسيق مع المؤسسات التربوية والأكاديمية لإدراج مناهج للمسؤولية الاجتماعية والأخلاق الإدارية ضمن المقررات العلمية.

عبابنة، 2010م؛ الطاهر، 2011م؛ الرمضي، 2014م) والتي أشارت إلى وجود بعض من هذه المعوقات. وتشابه هذه النتيجة على نحو جزئي دراسة فريمان و حاسناوي (Freeman & Hasnaoui, 2011) التي أجريت بالتطبيق على أربع دول وهي المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة وكندا من حيث ضعف مستوى ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الدول.

فمن خلال (20) عبارة تضمنتها أداة الدراسة تبين أن (17) عبارة حصلت على تقدير موافق ولم تحصل أي عبارة على تقدير موافق بشدة أو غير موافق، و (3) عبارات حصلت على تقدير غير متأكد، وأن المتوسط المرجح لعبارات الاستبيان مجتمعه يأتي في خانة الموافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.78) وهو ما يمثل نسبة 69.50 في المائة من مجموع المشاركين في الدراسة. وهذه المعوقات هي (مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجة الموافقة):

- معوقات تنظيمية وتشريعية.
- معوقات علمية ومهنية.
- معوقات ثقافية واجتماعية.
- معوقات مالية وإدارية.

ومن أهم ما يمكن التوصية به ما يأتي:

1. بناء إطار تنظيمي ومرجعية رسمية لتنظيم وممارسة المسؤولية الاجتماعية وما يخصها من أنظمة وتشريعات.
2. إصدار معيار محاسبي يختص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يطبق على كافة

## المراجع

### المراجع العربية

- الأسرج، حسين عبد المطلب، (2012م)، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - جامعة بشار، الجزائر، خلال الفترة: 14-15 فبراير.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب، (2014م)، المسؤولية الاجتماعية

- أبو العزم، فهميم، (2005م)، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، مجلد 4، عدد 1، ص 42-89.
- أبو سمرة، حامد أحمد، (2009م)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

- للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لمصر، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر 28 للاقتصاديين المصريين. الاقتصادية، (2010م)، المسؤولية الاجتماعية عمل تكاملي بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع، صحيفة الاقتصادية، صفحة آخر الأخبار، الأحد 28 نوفمبر، عدد 6257.
- أيزو - المنظمة العالمية للتقييس - 26000، (2010م). المواصفة القياسية الدولية - دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية.
- البكري، تامر ياسر، (2001م)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، صص 18-21.
- التويجري، محمد إبراهيم، (1988م)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 12، العدد 4، صص 20-35.
- جربوع، يوسف، (2007م)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية*، مجلد 15، عدد 1، صص 239 - 265.
- الجهيماني يوسف، (1996م)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة، *مجلة أبحاث اليرموك*، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، صص 45-85.
- الرمضي، قاعد العنزي، (2014م)، واقع برامج المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على القطاع الخاص، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الروابدة، محمد علي، عبابنة، محمد إسماعيل، (2010م)، مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية وموقوفات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن، *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد 38، عدد 4، الكويت (متاح على الموقع الإلكتروني للمجلة في 21-4-2014).
- الزهراني، ناصر عوض، (2010م)، المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية تأصيل المفهوم، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية*، مجلد 18، عدد 2، صص 129-180.
- الطاهر، عادل البهلوان، (2011م)، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للاسمنت بليبيا دراسة استطلاعية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، مجلد 27، عدد 1، صص 441-459.
- علام، محمد نبيل، (1991م)، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، *مجلة الإدارة العامة*، الرياض، معهد الإدارة العامة، عدد 27، صص 7-40.
- الغالب، طاهر محسن، العامري، صالح محسن، (2005م)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات" ( دراسة تطبيقه لعينة من المصارف التجارية الأردنية) *مجلة العلوم الإنسانية*، صص 215-233. متاح في 21-4-2014 على الرابط: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006259.pdf>
- الفحما، فهد راعي، (2012م)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- الفرح، عبدالرزاق "محمد سعيد"، الهنداوي، رياض محمد، (2011م)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007 و 2008، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مجلد 7، عدد 2، صص 273-293.
- القرني، أحمد عبدالقادر، (2010م)، مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة*، مجلد 24، عدد 2، صص 111-156.
- مجلس المسؤولية الاجتماعية، (2010م)، دراسة واقع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بمدينة الرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز مراس للاستشارات الإدارية، الرياض.
- مقدم، وهيبه، (2013م)، خمسة أخطاء سائدة تتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، نشرة الكترونية دورية تصدر عن موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، العدد 1، شهر يناير، صص 8-11.



نظام العمل، (1427 هـ)، وزارة العمل، المملكة العربية السعودية.

نظام الشركات وتعديلاته، (1965م)، وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية.

#### المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Abu Al Azem , F., (2005) , environmental constraints disclosure in financial reports: the case of the Arab Republic of Egypt , *Journal of Public Administration* , Vol. 4, No. 1, pp. 42-89.
- Abu Samrah , H. A., (2009) , obstacles to disclose social responsibility reports in listed public companies in the market of the Palestine Securities Exchange , Master Thesis , The Islamic University, Gaza.
- Alaam , M. N., (1991) , the limits of social responsibility: a frame of mind to review the social performance of business organizations in the developing world , *Journal of Public Administration* , No. 27 , pp.7-47.
- Alasrag , H. A., (2012) , activating the role of corporate social responsibility in economic and social development in the Arab countries, Third International Forum entitled: business organizations and social responsibility, Faculty of Economic Sciences and Commercial , University of Bashrah, Algeria, February 14 -15.
- Alasrag , H. A., (2014) , social responsibility of the private sector and its role in the sustainable development of Egypt , conference 28 Egyptians' economists.
- Al-Bakry , T. Y., (2001) , marketing and social responsibility , Wael for Publishing and Distribution , Amman (Jordan), the first edition, pp.18-21.
- Aleqtisadiah , (2010), corporate social responsibility integrative work between the private sector and the government and society , aleqtisadiah news paper , latest news , Sunday, November 28th, No. 6257.
- Al-Fahma , F. R., (2012) , the extent of the commitment of the Kuwaiti public shareholding companies to disclose the elements of accounting social responsibility, Master Thesis, Department of Accounting, College of Business Administration, University of the Middle East.
- Al-Farah , A. (M. S.) and Al-Hendawi , R. M., (2011) , the extent of the disclosure of the elements of social responsibility in the annual reports of the Jordanian industrial companies listed in Amman Stock Exchange for the years 2007 and 2008 , *Jordan Journal of Business Administration* , Vol. 7 , No. 2 , pp.273-293.
- Al-Ghalibi , S. M. and Al-Amri, S. M., (2005) , social responsibility of business organizations and the transparency of information systems (Study on a sample of Jordanian commercial banks) , *Journal of Human Sciences*, pp. 215-233 , Available: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006259.pdf>
- Al-Jahamany, J., (1996) , accounting social responsibility in public companies , *Abhath Al- Yarmouk Journal*, Vol 12, No. 4, pp. 45-85.
- Al-Qarni , A. A., (2010) , the causes of Non-compliance of the Saudi listed companies with corporate governance's requirements: An Empirical Study , *Journal of King Abdulaziz university , Economics and Administration* , Vol. 24 , No. 2 , pp. 111-156.
- Al-Ramadi , Q., (2014) , the reality of social responsibility programs in Saudi Arabia: a field study on the private sector, Master Thesis, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Rwabdah , M. A., and Abaenah , M. E., (2010) , the level of exercise social responsibility and constraints applied in public institutions in Jordan , *Journal of Social Sciences*, Vol. 38, No. 4.
- Al-Taher , A. A., (2001) , disclosure of accounting for environmental performance in a private cement company in Libya - exploratory study , *Damascus University Journal of Science economic and legal* , Vol. 27 , No. 1 , pp.441-459.
- Al-Twajry , M. A., (1988) , social responsibility in the

- private sector in Saudi Arabia , **Arab Journal of Management**, Vol. 12, No. 4, pp 20-35.
- Al-Zahrani, N. A., (2010), social responsibility for Saudi corporate disambiguating the concept , journal of King Abdulaziz university Arts and Humanities , Vol. 18 , No. 2 , pp.129-180.
- Companies Act and its amendments , (1965) , Ministry of Commerce and Industry , Saudi Arabia.
- ISO - International Organization for Standardization- 26000 , (2010) , international Standard , Guide about social responsibility.
- Jarbu , Y. (2007) , the extent of the application of measurement and disclosure in accounting for social responsibility in the financial statements of public companies to contribute to the industrial sector in Gaza , **Journal of the Islamic University**, Vol. 15, No. 1, pp. 239-265.
- Labor Law , (2006) , ministry of labor , Saudi Arabia.
- Magdem , W., (2013) , five errors related to the prevalent concept of corporate social responsibility , periodic electronic newsletter published by the Saudi website for Social Responsibility , Issue 1 , January, pp. 8-11.
- The Board of Social Responsibility, (2010) , study the programs of corporate social responsibility in Riyadh, the development of a series of corporate social responsibility , Meras center management consulting , Riyadh , Saudi Arabia.

### المراجع الأجنبية

- Berad, N. R. , (2011), Corporate Social Responsibility – Issues and Challenges in India, International Conference on Technology and Business Management, March 28-30, available at :  
<http://www.academia.edu/5832519> (21-4-2014).
- Bowen H. R. , (1953), Social responsibility of the businessman, New York: Harper and Row.
- Carroll, A. B. , (1979), A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance, **The Academy of Management Review** Vol. 4, No 4, pp. 497–505.
- Carroll, A. B. , (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholder, “ **Business Horizons**, July – August , Vol.34 , No. 4, pp.39-48.
- Carroll, A. B. , (1999), Corporate Social Responsibility evolution of a definitional construct, **Business and Society**, Vol. 38, No. 3, pp. 269-295.
- Commission of the European Communities, (2001), Promoting European framework for corporate social responsibility. Green Paper Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July.
- Dijken, F. V. , (2007), Corporate social responsibility: market regulation and the evidence, **Managerial Law**, Vol. 49, No. 4. pp. 141-184.
- Freeman, I. & Hasnaoui, A. , (2011), The Meaning of Corporate Social Responsibility: The Vision of Four Nations, **Journal of Business Ethics** , Vol. 100, No 3, pp. 419–443.
- Friedman, M. , (1970) , The social responsibility of business is to increase its profits, **New York Times Magazine**, September 13.
- Holmes, S. I., (1977) , Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment. “ **Academy of Management Journal**, Vol. 20, No. 3, pp. 433-438.
- Lee, M. Y., Fairhurst, A. & Wesley, S., (2009), Corporate Social Responsibility: A Review of the Top 100 US Retailers, **Corporate Reputation Review**, Vol. 12, No. 2, pp. 140–158.
- Oeyono, J., Samy, M. and Bampton, R. , (2011), An examination of corporate social responsibility and financial performance A study of the top 50 Indonesian listed corporations, **Journal of Global Responsibility**, Vol. 2, No. 1, pp. 100-112.
- Prabhakar, P. and Mishra, S., (2013) , A Study of Corporate Social Responsibility in Indian Organization:

An-Introspection, Proceedings of 21st International Business Research Conference 10 - 11 June, Ryerson University, Toronto, Canada.

Robertson, D.C., & Nicholson, N. , (1996), expression of corporate Social responsibility in U.K. Firms, **Journal of business Ethics**, Vol. 15, No. 10, Pp. 1095-1106.

World Bank, (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility

in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. **Working Paper**, March.pp.3-33.

World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) , (2000) , Corporate Social Responsibility; Making Good Business Sense, World Business Council for Sustainable Development; Geneva.

## The Obstacles to Disclose Social Responsibility of Business Organizations in Saudi Arabia (The Views of the External Auditors and Companies)

*Ahmed Abdulqader Al-Qarni \**

### ABSTRACT

This study seeks to identify the most important impediments to the report on the social responsibility of business organizations in Saudi Arabia. To achieve this purpose, the researcher conducted a field study on a sample of auditors and some officials of social responsibility in the private sector and test a number of hypotheses using a Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). A total of (210) questionnaires were distributed, from which (100) were collected and usable representing a response rate of (48%). The results showed the presence of a number of regulatory and legislative constraints, scientific and professional, cultural and social, as well as financial and administrative. In light of these results the study presented a number of recommendations, including building a regulatory framework for the exercise of social responsibility in the Kingdom of Saudi Arabia.

**KEYWORDS:** Corporate Social Responsibility, Obstacles Disclosure.

---

\* Associate Professor , College of Business Administration, Umm Al-Qura University.  
aaiqarni@uqu.edu.sa  
Received on 7/1/2014 and Accepted for Publication on 15/5/2014.